

للمراجعة
٢٠٢٢



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

تعليمات رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٢

إيماءة إلى تعليمات المصلحة الصادرة برقم (٣) لسنة ٢٠١٧ بشأن ما تلاحظ من تكرار صدور تعليمات خاصة بإجراءات رد الضريبة من وحدات وإدارات تابعة للمصلحة من غير نوى الاختصاص مما يؤدي إلى تضارب التطبيق العملي بين المأموريات.

لذا يتعين على كافة وحدات المصلحة مراعاة ما يلي :-

- ١ - عدم إصدار أي تعليمات أو منشورات أو قواعد منظمة لرد الضريبة إلا من خلال قطاع الفحص (الإدارة المركزية لرد الضريبة) باعتبارها الجهة المختصة قانوناً بوضع سياسات وضوابط موحدة لرد الضريبة، وإعمالاً لمبدأ وحدة التطبيق داخل المصلحة .
- ٢ - عدم صرف أي مبلغ يخص طلبات رد الضريبة المقدمة إلى المأموريات إلا بعد مراجعة إدارة رد الضريبة بالسلطة التابع لها المأمورية، على أن يتم الرد خلال (٤٥ يوم) من تاريخ تقديم طلب الرد مؤيداً بالمستندات وفقاً لأحكام القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٧، والقانون رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠، وذلك مع مراعاة كافة الضوابط والشروط والمدة الزمنية الواردة بالتعليمات رقم (٩٠) لسنة ٢٠٢١ .
- ٣ - يتم إرسال كافة طلبات رد الضريبة التي تتعدى فيها قيمة أو مبلغ الرد خمسة مليون جنيه إلى الإدارة العامة لمراجعة رد الضريبة بقطاع الفحص لإتمام إجراءات المراجعة المركزية، وذلك بعد تمام الصرف.

يراعى تنفيذ ما ورد بهذه التعليمات بكل دقة،،

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية
رضا عبد القادر غريب

تاريخ: ٢٠٢٢/٢/٢٢
م - على: مدير إدارة تنظيم ٢١١ - صرف الفحص الفني بين المأموريات

٥٨٠ / ف
٢٠٢٢/٢/١٥